

Distr.: General
21 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 26 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

تقرير الأمين العام

موجز

يؤكد الأمين العام في هذا التقرير، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة 122/74، على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على الزيادة الكبيرة و/أو الاستخدام الأكفأ للموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية، من أجل تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما يبحث تأثير أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التنمية الاجتماعية، ويؤكد أهمية الحفاظ على مستويات الإنفاق الاجتماعي من أجل تحسين دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية تمهيدا لتحسين الانتعاش وتمكين الدول الأعضاء من العودة إلى المسار الصحيح في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو يعرض كذلك نتائج الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية ويختتم بتوصيات سياساتية معروضة على الجمعية لتتخذ فيها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

100920 030920 20-09859 (A)



أولاً - مقدمة

1 - شكل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تحولاً في النموذج المتبع نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولاً وإنصافاً، يكون فيها الناس في صلب التنمية. وفي مؤتمر القمة، التزمت الدول الأعضاء بجملة أمور منها إشاعة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية مؤاتية تتيح للناس تحقيق التنمية الاجتماعية؛ والقضاء على الفقر؛ وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة؛ وتعزيز التكامل والاندماج الاجتماعيين؛ وتحقيق الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية بشكل شامل ومنصف؛ والحد من أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية من خلال منظومة الأمم المتحدة.

2 - وفي المنتدى الوزاري حول موضوع "خمسة وعشرين عاماً على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة عام 2030"، الذي عُقد خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير 2020، أقرت الدول الأعضاء بأن الرؤى والمبادئ والالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة لا تزال صالحة، وبأنها بالغة الأهمية لمواجهة التحديات العالمية الناشئة، بما في ذلك اتساع فجوة عدم المساواة، وتغير الديناميات السكانية، وأثار تغير المناخ والتغير التكنولوجي السريع. ورحبت الدول الأعضاء أيضاً بالتقدم المحرز في التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال العمل المتضافر على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأعربت عن قلقها العميق إزاء التقدم البطيء وغير المتكافئ والفجوات المتبقية. وأدت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم التحديات القائمة في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، وانعكست سلباً على قدرات الحكومات على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - أثر أزمة كوفيد-19 على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19

3 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى أزمة صحية عالمية لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة الممتد على 75 سنة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنه حتى 24 حزيران/يونيه 2020، كان هناك أكثر من 9,1 مليون حالة كوفيد-19 مؤكدة و 473 061 وفاة⁽¹⁾. ولا يزال التفشي السريع للفيروس يشكل ضغطاً على نظم الرعاية الصحية في البلدان، التي كان الكثير منها يزرع أصلاً تحت الضغط قبل تفشي الجائحة. وإلى جانب الوفيات التي تعزى مباشرة إلى الفيروس، قد يترتب أيضاً على كوفيد-19 تأثير كبير وغير مباشر على الصحة، كما حدث مع تفشي مرض فيروس الإيبولا بين عامي 2014 و 2016، والتي كان العديد من الوفيات في تلك الفترة ناجماً عن تحويل الموارد من علاج أمراض أخرى. وبحسب إحدى الدراسات، يمكن أن يؤدي كوفيد-19 إلى وفاة 6 000 طفل إضافي يومياً لأسباب يمكن الوقاية منها خلال الأشهر الستة المقبلة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽²⁾.

(1) WHO, WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard <https://covid19.who.int>. متاح عبر الرابط. (جرت زيارة الرابط في 24 حزيران/يونيه 2020).

(2) Timothy Robertson and others, "Early estimates of the indirect effects of the COVID-19 pandemic on maternal and child mortality in low-income and middle-income countries: a modelling study", *Lancet Global Health*, vol. 8, No. 7 (May 2020).

4 - وتحولت أزمة الصحة العالمية إلى أزمة اجتماعية واقتصادية ومالية متعددة الأوجه، ما أدى إلى تعطيل حياة بلايين الأشخاص وزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي. وقد تكون للتدابير المتخذة لاحتواء تفشي الفيروس آثار طويلة الأجل على التنمية الاجتماعية والرفاه، تتخطى إلى حد بعيد أثره على الصحة. فعلى سبيل المثال، يعرّض إغلاق المدارس تعليم الأطفال للخطر. ومن المتوقع أن يصل المعدل السنوي الفعلي للأطفال الموجودين خارج المدرسة في مرحلة التعليم الابتدائي (المعدّل بحيث يعكس أيضاً الأطفال غير القادرين على الوصول إلى الإنترنت) إلى 20 في المائة، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في عام 1985⁽³⁾. وفي منتصف آذار/مارس 2020، كان أكثر من 320 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية في 120 بلداً يفترقون إلى الوجبات الغذائية المدرسية، ما يعرضهم لخطر سوء التغذية ويؤثر سلباً على دخل الأسرة⁽⁴⁾.

5 - ويمكن أن يؤدي الانقطاع المطرد في التعليم إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس، ما يؤدي إلى زيادة الفجوات بين الجنسين في التعليم وإلى تفاقم خطر الاعتداء الجنسي، والحمل المبكر، والزواج المبكر والقسري، كما كانت الحال أثناء تفشي الإيبولا⁽⁵⁾.

6 - وأدى اتخاذ تدابير الإغلاق لاحتواء تفشي الفيروس إلى انهيار في النشاط الاقتصادي، وتعطيل التجارة، وانخفاض في أسعار النفط والسلع الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد في عام 2020 بنسبة 5,2 في المائة، وهو أكبر انكماش في النشاط الاقتصادي منذ الكساد الكبير، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية لعام 2008⁽⁶⁾.

7 - وتتوقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تدفع الأزمة 34,3 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع في عام 2020، نسبة 56 في المائة من هذه الزيادة موجودة في البلدان الأفريقية. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من 160 مليون شخص بحلول عام 2030⁽⁷⁾. ويتوقع أن تنخفض التحويلات المالية، التي تمثل شريان الحياة لـ 800 مليون شخص على الصعيد العالمي والتي لها تأثير كبير على الحد من الفقر، بنسبة 20 في المائة عام 2020⁽⁸⁾. وازداد انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وسط تزايد تعطل سلاسل الإمداد الغذائي العالمية والمحلية وارتفاع الأسعار. وقد يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة الضعفين تقريباً ليبلغ 265 مليون شخص بحلول نهاية عام 2020⁽⁹⁾.

United Nations Development Programme (UNDP), "COVID-19 and human development: assessing (3) the crisis, envisioning the recovery", 2020 Human Development Perspectives, 2020

World Food Programme, "World Food Programme gears up to support children left without meals due (4) to COVID-19 school closures", 20 March 2020

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "COVID-19 school (5) closures around the world will hit girls hardest", 31 March 2020; Save the Children and others, "Children's Ebola recovery assessment: Sierra Leone"; Irish Aid and UNDP, "Assessing sexual and .gender-based violence during the Ebola crisis in Sierra Leone", 26 October 2015

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Achieving the Sustainable (6) Development Goals through the COVID-19 response and recovery", Policy Brief No. 78, June 2020

(7) E/2020/58، الفقرة 41.

(8) وعلى سبيل المقارنة، شهدت الأزمة المالية العالمية انخفاضاً في التحويلات بنسبة 5 في المائة عام 2019.

(9) برنامج الأغذية العالمي، "سيزيد عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمات غذائية ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة بنسبة الضعفين"، 21 نيسان/أبريل 2020.

8 - وتسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن تفشي كوفيد-19 بخسائر كبيرة في الوظائف والإيرادات، مما يهدد سبل كسب عيش الملايين ورفاههم. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فقد ما يعادل 305 ملايين وظيفة بدوام كامل نتيجة لهذه الأزمة. وتشكل الزيادة السريعة في البطالة عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية وتحقيق الغاية 8-5 من أهداف التنمية المستدامة، المتصلة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030. وتضرر العمال ذوو الدخل المنخفض وذوو المهارات المنخفضة والعاملون في القطاع غير المنظم بشكل خاص، وكثيراً ما لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية ولا يحصلون على أي بدائل للدخل في حالة المرض أو الإغلاق. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن 1,6 بليون عامل في الاقتصاد غير المنظم (76 في المائة من العاملين في القطاع غير المنظم في جميع أنحاء العالم) تأثروا إلى حد كبير بتدابير الإغلاق و/أو يعملون في القطاعات التي تضررت أكثر من غيرها. كما أن للأزمة أثراً مدمراً على فئات محددة في سوق العمل، بينها الشباب، الذين أصبح واحد من كل ستة منهم عاطلاً عن العمل منذ تفشي جائحة كوفيد-19. كما أن العاملات والمهاجرات يشكلن نسبة زائدة في أكثر القطاعات تضرراً⁽¹⁰⁾.

9 - ولا تؤثر الطرق التي تؤثر الجائحة فيها بالنتائج والرفاه الاجتماعيين على الجميع على قدم المساواة، وهو ما يزيد من حدة أوجه عدم المساواة. ويواجه السكان المحرومون والضعفاء أصلاً ظروفًا أسوأ على نحو غير متناسب. وتواجه نساء كثيرات زيادة في انعدام الأمن المالي وزيادة في خطر العنف العائلي، في حين تزداد وطأة عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الواقعة على عاتقهن. وبالنسبة إلى العديد من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فإن التباعد والعزلة الاجتماعيين يزيدان من صعوبة الحصول على الخدمات الحيوية التي يعتمدون عليها للحفاظ على صحتهم واستقلاليتهم. وأبناء الشعوب الأصلية هم عرضة بشكل خاص لكوفيد-19 لأن قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية كانت أسوأ أصلاً، وهم يعانون من معدلات أعلى من الأمراض السارية وغير السارية ويفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي اللائمة.

10 - كما أن الزيادات في الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي قد تقوض اللحمة الاجتماعية وتزيد من تآكل ثقة الجمهور الأخذة في التناقص أصلاً في المؤسسات، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف. وساعدت أوامر الحكومات بملازمة المنزل في أعقاب ظهور الوباء في احتواء الاضطرابات المدنية، حيث انخفض عدد المظاهرات بنسبة 90 في المائة بين 11 آذار/مارس و 11 نيسان/أبريل 2020⁽¹¹⁾. غير أن تزايد الصعوبات الاقتصادية، وزيادة الوعي بأوجه الظلم المترسخة، واتساع أوجه عدم المساواة في أعقاب الأزمة، أطلقت موجة من الاحتجاجات والاضطرابات المدنية على الصعيد العالمي.

باء - إعادة البناء على نحو أفضل: فرص لبناء مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة ومرونة

11 - اتخذت الحكومات والشركاء في التنمية تدابير لمواجهة كوفيد-19، من ضمنها التوسيع الطارئ لنطاق التغطية الصحية، واستحقاقات البطالة، والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، والإجازات الأسرية المدفوعة الأجر للسكان الذين لم يكونوا مشمولين بها قبلاً، والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي بحيث

ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work – updated estimates and analysis", 3rd ed., 29 (10) April 2020, and 4th ed., 27 May 2020

Institute for Economics and Peace, *Global Peace Index 2020: Measuring Peace in a Complex World* (11) (Sydney, June 2020).

يشمل العلاجات واللقاحات، ومجموعات الحوافز المالية الرئيسية التي تبلغ مجتمعة نحو 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إن هذه الأزمة لا تكشف الثغرات وتزيد من حدة التحديات فحسب، بل توفر أيضا فرصا لوضع سياسات واتخاذ تدابير تستجيب للأزمات تمهيدا لاستخدامها لإعادة البناء على نحو أفضل بهدف إيجاد مجتمع ومستقبل أكثر مرونة وشمولا.

12 - وحمل الوعي الجديد بمخاطر ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية على اتخاذ إجراءات. ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع عدد البلدان والأقاليم التي كانت خططت أو كانت اتخذت بالفعل تدابير للحماية الاجتماعية استجابةً لكوفيد-19، بنسبة أربعة أضعاف لتبلغ 195 في الفترة بين 20 آذار/مارس و 12 حزيران/يونيه 2020، في حين زاد عدد التدابير المتخذة نحو عشرة أضعاف إلى 1 024. وتمثل المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات نسبة 60 في المائة من الاستجابة العالمية. وزادت التحويلات النقدية والعينية بشكل مطرد، حيث شكلت برامج التحويلات النقدية عددا أكبر من التدابير⁽¹²⁾. وفي مرحلة التعافي، يتعين الاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية الشاملة في العديد من البلدان، بما في ذلك تصميم النظم وآليات التنفيذ التي تتيح للفئات الاجتماعية المحرومة الحصول على المنافع من أجل تشجيع الانتعاش الشامل والمستدام وتعزيز التأهب لمواجهة الصدمات في المستقبل.

13 - ويمكن أن تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى التعجيل بعملية الانتقال نحو اقتصادات أكثر استدامة. ويتوقف عجلة الاقتصادات، شهدت بلدان عدة انخفاضا حادا في تلوث الهواء، ما أشاع التقدير لإمكانات اعتماد اقتصاد مستدام، مع هواء ومياه أنظف وغنى في الحياة البرية. ويتجه واضعو السياسات الآن اهتمامهم إلى مرحلة الانتعاش وما تتطوي عليه من إمكانية التعجيل بالانتقال نحو مسار مستدام في جميع مجالات الاقتصاد، بما فيها قطاعات النقل والزراعة والطاقة⁽¹³⁾. وأبرزت الجائحة أيضا الصلة المباشرة بين تعدي النشاط البشري على النظم الإيكولوجية وتزايد خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر المنشأ التي يمكن أن تسبب الجوائح. وتؤكد الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن أزمة كوفيد-19 الحاجة إلى انتعاش أخضر من أجل منع تفشي الأوبئة في المستقبل.

14 - وبما أن هذا الفيروس الخطير لا يعترف بحدود وطنية فإن ذلك يؤكد أهمية العمل الجماعي والتعاون العالمي. وبغية تعزيز أنظمة الصحة العامة وضمان جاهزية أفضل لمواجهة الأوبئة في المستقبل، تُواصل الاستجابة الصحية العالمية تجميع المواهب والموارد العلمية من أجل إجراء بحوث تعاونية لإيجاد اللقاحات، والتأكيد على التضامن مع البلدان النامية، مسترشدة بمفهوم الصحة باعتبارها أحد المنافع العامة العالمية. وما برحت البلدان تعمل معا بروح من التضامن العالمي لمنع حدوث اضطراب في السلسلة العالمية للإمدادات الغذائية، وذلك من خلال الالتزام بعدم وقف التدفقات الغذائية الدولية بفرض قيود تجارية وحظر على التصدير.

Ugo Gentilini and others, *Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review* (12) *of Country Measures* (12 June 2020)

Jobs in Green and Healthy Transport: Making the Green Shift (United Nations publication, Sales No. (13) openDemocracy, "COVID-19 and agriculture: the coming contradictory hunger" (E.20.II.E.18) International Energy Agency, "Put clean energy at the heart of stimulus 'pandemic'", 11 May 2020 *plans to counter the coronavirus crisis*", 14 March 2020

ثالثاً - الدروس المستفادة من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: إعادة البناء على نحو أفضل لإيجاد مجتمع أكثر شمولاً واستدامة ومرونة

15 - عند انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كانت العولمة والتطورات التكنولوجية تخلق فرصاً كثيرة، ومع ذلك فإن عمليات التغيير والتكيف السريعة كانت تزيد أيضاً من حدة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي لمن تخلفوا عن الركب. كما أن الأخطار التي تهدد رفاه الإنسان، مثل المخاطر البيئية، باتت عالمية النطاق، والتحولت في الاقتصاد العالمي هي في طور إدخال تغييرات عميقة في پارامترات التنمية الاجتماعية في جميع البلدان. وبغية تحسين إدارة هذه العمليات، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز التنمية الاجتماعية والرفاه البشري للجميع، وخصصت تلك الأهداف باعتبارها "الأولوية القصوى الآن وفي القرن الحادي والعشرين"⁽¹⁴⁾.

16 - وبعد انقضاء ربع قرن، لا يزال العالم يصارع التحديات نفسها، علاوة على بعض التحديات الجديدة. وفي مواجهة الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة، من المتوقع أن ينعكس مسار عقود من التقدم في التنمية الاجتماعية، ما يؤدي إلى ترك مزيد من الناس خلف الركب. ويمكن للدروس المستفادة من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة أن تساعد البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل والعودة إلى مسارها الصحيح في تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ألف - الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال النمو الشامل للجميع الغني بالوظائف

17 - أدى الاعتماد المفرط على قدرة السوق على تحقيق التنمية للجميع إلى تزايد أوجه عدم المساواة وتآكل العقد الاجتماعي في العديد من البلدان. وقد بدأ أثر اتساع التفاوت في إبطاء وتيرة الحد من الفقر في السنوات الأخيرة، بل وإلى عكس هذا الاتجاه في بعض البلدان. وتزيد أزمة كوفيد-19 من تفاقم أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف القائمة. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يقع عشرات الملايين من الناس في براثن الفقر ومن المتوقع أن يزداد عدم المساواة داخل البلدان وبينها.

18 - وتدعم الأدلة الاستنتاج بأن النمو الشامل للجميع والغني بالوظائف أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وعدم المساواة في الوقت نفسه. وبما أن هذا النمو العريض القاعدة يتطلب وجود قوة عاملة معافاة ومتعلمة ومهنية في القطاعات الإنتاجية، فإن الاستثمار في القدرات البشرية أمر بالغ الأهمية.

19 - وتبين التجربة أن تزايد عدم المساواة ليس أمراً حتمياً وأن المزيج الصحيح من السياسات يمكن أن يحد منه⁽¹⁵⁾. وما من نهج واحد يناسب الجميع لمعالجة أوجه عدم المساواة، ولكن البلدان نفذت استراتيجيات تركز على اثنين من المجالات ذات الأولوية: الاستثمار في القدرات البشرية بضمان المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والحماية الاجتماعية) واستخدام السياسات المالية لتقاسم فوائد مكاسب التنمية على نحو أكثر إنصافاً. كما أن السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الحصول على الأصول الإنتاجية، مثل الأراضي والمدخرات والائتمانات والإسكان،

(14) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.96.IV.8).

(15) Report on the World Social Situation 2013: Inequality Matters (United Nations publication, Sales No. 13.IV.2)

هي أيضاً بالغة الأهمية لتمكين الناس من تحمل الصدمات وتوسيع نطاق خياراتهم. وإضافة إلى ذلك، فإن السياسات والتدابير المحددة الأهداف ضرورية لسد الثغرات القائمة على أساس الجنس والسن والمكان وعوامل أخرى، ولتعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات والمجتمعات المحلية والأفراد المحرومين.

20 - ويمكن للسياسة المالية، التي تدير الحكومات من خلالها الإيرادات والنفقات الضريبية، فضلا عن أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات والإعانات، أن تسهم في الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز النمو الشامل للجميع. ويمكنها أيضا أن تعزز الإدماج الاجتماعي عن طريق تحسين قدرات الأفراد وتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والعمالة وتحسين الاستفادة من بنية تحتية عالية الجودة. ويتعين على البلدان أن تدرس بعناية سياساتها في مجالي فرض الضرائب والإنفاق تمهيدا لقياس الأثر التوزيعي لكل منها. وينبغي لها التأكد من أن حجم وتكوين الإنفاق الحكومي الإجمالي المخصص للإنفاق الاجتماعي مراعيان لمصالح الفقراء ومحققان للمساواة ومتسمان بالفعالية.

باء - تعميم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الجيد والتكنولوجيا

21 - لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والمياه ومرافق الصرف الصحي المأمونة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، استنادا إلى الدخل، والجنس، والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية، والموقع الجغرافي، ومحددات اجتماعية أخرى. وهذه التفاوتات القائمة من قبل تتسبب أيضا في إحداث أثر متفاوت لكوفيد-19 خلال الأزمة وفي فترة التعافي من الأزمة⁽¹⁶⁾.

22 - وأبرزت الجائحة الحاجة إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مع ضمان عدم دفع أحد إلى الفقر بسبب المصروفات الصحية التي يتحملها المرء على نفقته. ومن الضروري توفير تمويل أكثر كفاءة لتعزيز الأنظمة الصحية الوطنية بغية تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية وبناء القدرات على الاستعداد لحالات الطوارئ الصحية، مثل كوفيد-19⁽¹⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة الالتزام بتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة العالية الجودة والفعالة والميسورة التكلفة.

23 - وفي السنوات الأخيرة، أتاحت إمكانية الوصول المتزايد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمزيد من الناس، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، وأولئك الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة، الحصول على الخدمات، بما في ذلك فرص التعليم والتعلم. وقد ساعد هذا الوصول في كسر انتقال الفقر من جيل إلى آخر، وتيسير المشاركة وتمكين اتخاذ خيارات مستتيرة. ومع ذلك، سلط كوفيد-19 الضوء على الفجوة الرقمية القائمة، حيث أدى عدم الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والمنصات الإلكترونية بين بعض الطلاب والأسر والعمال إلى تفاقم إقصائهم الاجتماعي وتأثير الوباء على رفاههم. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة لسد

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Responses to the COVID-19 (16) catastrophe could turn the tide on inequality", Policy Brief No. 65, May 2020

.WHO, "COVID-19 strategy update", 14 April 2020 (17)

هذه الفجوة، فإن الافتقار إلى الترابط قد يرسخ الحرمان الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁸⁾. وينبغي بذل الجهود لتحقيق الترابط على الصعيد العالمي، والعمل في الوقت نفسه على ضمان أن يكون الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية ميسور التكلفة، وتطوير المهارات الرقمية للجميع. وإضافة إلى ذلك، بات من الضروري بصورة متزايدة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، بما في إتمام المعاملات المصرفية بالهاتف الخليوي وبرامج محو الأمية المالية.

جيم - الحماية الاجتماعية

24 - تقي الحماية الاجتماعية الناس من الصدمات، وتعزز قدراتهم على إدارة الأوضاع التي تؤثر في رفاههم وعلى التغلب عليها، وتحد من الضعف. وفي الأجل الطويل، يمكن للحماية الاجتماعية أن تساعد الأفراد والأسر على بناء رأس المال البشري والاجتماعي وتحسين آفاق معيشتهم. وتبين الأدلة أن الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية كانت الأشد حدة في البلدان التي كانت أنظمة الحماية الاجتماعية فيها الأضعف.

25 - وقبل أزمة كوفيد-19، كانت غالبية البلدان ملتزمة بوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية من أجل توفير مجموعة من ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية المحددة وطنياً، وبالعامل تدريجاً على بناء أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية⁽¹⁹⁾. وقد رُسم واحد من هذه الحدود الدنيا ويتعين بذل مزيد من الجهود من أجل سد الثغرات في التغطية، وتعزيز كفاية الاستحقاقات، وتوسيع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لتشمل السكان الضعفاء، وتبسيط برامج الحماية الاجتماعية المجزأة القائمة ضمن أنظمة للحماية الاجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ما برحت البلدان تتبّع نهجاً مبتكرة لحماية العاملين في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك من خلال اعتماد الركائز المدعومة وأنظمة للحماية الاجتماعية مدركة للمخاطر ومستجيبة للصدمات. وتثبت أزمة كوفيد-19 أن أنظمة الحماية الاجتماعية ضرورية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وهي ذات أهمية بالغة كعوامل مُثبتة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

دال - خلق فرص العمل اللائق والوظائف المنتجة

26 - يشكل العمل اللائق المدفوع بأجر كاف الذي يؤمن الدخل والحصول على الحماية الاجتماعية سبيلاً رئيسياً للخروج من دائرة الفقر. فالوظائف اللائقة ضرورية لا لدعم سبل العيش فحسب، بل أيضاً لإقامة روابط اجتماعية وشبكات اجتماعية وإعطاء الناس صوتاً وكرامة. ورغم الأهمية المحورية للعمالة المنتجة والعمل اللائق، فإن النمط الحالي للتنمية الاقتصادية لم يؤد إلى خلق فرص عمل كافية تضاهي القوة العاملة المتنامية، ما أدى إلى تنامي البطالة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008. وحتى عندما تنمو العمالة، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى ضمان الدخل لأن العديد من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي غير المحمي وغالباً ما يكونون عاطلين جزئياً عن العمل. كما جرت إعادة توزيع للدخل لصالح رأس المال، وفي معظم البلدان زادت أيضاً الفجوة في الأجور بين أصحاب الدخل الأعلى والأسفل.

(18) انظر A/74/821.

(19) ILO, *World Social Protection Report 2017–2019: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (International Labour Office, Geneva, 2017).

27 - وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو، أدى التحول نحو مزيد من المرونة في سوق العمل إلى زيادة في الوظائف الضعيفة (أي العمالة المؤقتة وغير المستقرة، من دون حماية اجتماعية أو بحماية اجتماعية محدودة). فالشباب والنساء والمهاجرون وغيرهم من الفئات المحرومة يشكلون نسبة زائدة بين العاملين المعرضين للخطر، وهم في كثير من الأحيان أول من يفقد وظائفه أثناء فترة الركود. ونظراً لتعطل التعليم بشدة بسبب كوفيد-19، من المرجح أن يزداد عدد الشباب غير العاملين أو المتعلمين أو المتدربين. وبما أن التجارب المبكرة في سوق العمل هي عموماً مؤشرات قوية على إمكانية الكسب في المستقبل، فمن المرجح جداً أن يكون للأزمة الحالية أثر سلبي دائم على رفاه الشباب.

28 - وخلال الأزمة العالمية في عام 2008، تصدت بلدان كثيرة لارتفاع معدلات البطالة من خلال تدابير الحماية الاجتماعية، مثل إعانات البطالة، ولكن أيضاً من خلال تعزيز سياسات العمل والمؤسسات الشاملة للجميع لتوفير الحماية الكافية للعمالة، ولا سيما للفئات المحرومة؛ الحد من الفجوات بين الجنسين في سوق العمل؛ وتدابير مؤقتة للاحتفاظ بالعمال، بما في ذلك من خلال خفض ساعات العمل و/أو خفض الرواتب؛ وبرامج ضمان العمالة العامة الكثيفة للعمالة، من أجل خلق فرص عمل لائقة إضافية. وتشمل التدابير التي تستهدف الشباب سياسات نشطة في مجال سوق العمل لدعم روح المبادرة بإطلاق المشاريع، والاستثمار في التعليم وتنمية المهارات لتعزيز إمكانية توظيف الشباب، والجهود لمعالجة عدم التوافق بين التعليم والطلب في سوق العمل.

29 - وينبغي لتدابير السياسات الرامية إلى تعزيز انتعاش أفضل، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات سوق العمل والمبادرة إلى إطلاق المشاريع، أن تراعي الاحتياجات المحددة للذين يعملون في وظائف غير رسمية أو في وظائف هشة، مع الحيلولة في الوقت ذاته دون حصول دوامة العمالة السلبية عن طريق تحقيق انتعاش اقتصادي محوره الناس ينطوي على توفير فرص عمل لائقة للجميع⁽²⁰⁾.

هاء - المؤسسات الشاملة للجميع وتمكين الناس

30 - ينبغي للجهود أن تركز على تعزيز المؤسسات القائمة، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، واستكشاف نهج جديدة ومبتكرة، بما في ذلك إشراك الجهات المعنية من أجل تمكينها من أن تكون جزءاً من الحل. وينبغي إيلاء الأولوية لحماية ودعم وبناء القدرة على الصمود بين الفئات المعرضة للخطر والعمال والمجتمعات المحلية، فضلاً عن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التجارية التي تقودها النساء.

31 - وما زال التمييز يشكل عائقاً رئيسياً أمام مشاركة الفئات المستبعدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتطلب إزالة هذه العقبات التي تعوق المشاركة الفعالة للأفراد والفئات الضعيفة إصلاح المؤسسات والتأثير على المعايير والسلوكيات التي لها جذور تاريخية وثقافية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون جميع السياسات والتدابير غير تمييزية وأن تعالج صراحةً المعايير والسلوكيات التي تخلق أوجه عدم تكافؤ في السلطة وتؤدي إلى التمييز، بما في ذلك من خلال النظامين القانوني والقضائي.

.United Nations, "Policy brief: the world of work and COVID-19", June 2020 (20)

رابعاً - الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته، واستخدام الميزانية المخصصة للتنمية الاجتماعية بمزيد من الكفاءة

32 - إن لكوفيد-19 وتداعياته الاقتصادية حالياً تأثيراً مدمراً على الميزانيات العمومية والقدرات المالية للحكومات على مكافحة تفشي الفيروس ودعم اقتصاداتها. وينبغي الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والآليات المبتكرة لتعبئة الموارد في جهد متضافر لتهيئة الحيز المالي اللازم للبلدان لضمان التقدم فيما يتعلق بالنتائج الاجتماعية وتحقيق انتعاش أفضل.

ألف - تعبئة الموارد المحلية للحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته

33 - كما أشير إليه في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فإن تعبئة الموارد المحلية تستند أساساً إلى النمو الاقتصادي. وبإغراق هذه الجائحة العالم في ركود عالمي، باتت الميزانيات الوطنية رازحة تحت الضغط. ورغم تأثر جميع البلدان، فإن تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية والسياحة والنفط وصادرات السلع الأساسية وصادرات الصناعات التحويلية تشهد انخفاضاً كبيراً في إيراداتها العامة⁽²¹⁾. وتفاقم الضغط الذي تواجهه تعبئة الموارد المحلية بسبب الحاجة الملحة إلى زيادة الإنفاق من أجل احتواء آثار الأزمة والتخفيف من حدتها. وفي مرحلة الاستجابة المبكرة، اتخذت حكومات كثيرة تدابير للاستجابة في حالات الطوارئ بلغت قيمتها 9 تريليونات دولار في أيار/مايو 2020، لحماية الوظائف وسبل كسب العيش ودعم الاقتصاد⁽²²⁾. ورغم تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، فإن معظم هذه التدابير سترك المستفيدين عرضة لصدمة مقبلة بمجرد توقفها. وسيكون من بالغ الأهمية تحقيق استدامة الاستثمار المالي في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، فضلاً عن توفير الخدمات التعليمية والصحية الجيدة والشاملة للجميع لضمان التعافي المستدام من كوفيد-19 وإنشاء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات في المستقبل.

34 - وفي العديد من البلدان، التقدم في تعبئة الموارد العامة المحلية غير كاف ليتناسب مع نطاق خطة عام 2030 وطموحها. وبين عامي 2015 و 2018، لم تزد بشكل واضح نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى نحو 40 في المائة من البلدان النامية⁽²³⁾. وتختلف الاتجاهات في الإيرادات الضريبية اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، وكذلك بين البلدان داخل المنطقة الواحدة. وبين عامي 2012 و 2017،

(21) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “The COVID-19 pandemic puts small island developing economies in dire straits”, Policy Brief No. 64, May 2020; “Commodity exporters face mounting economic challenges as pandemic spreads: urgent, pre-emptive measures needed to address twin economic and health crisis”, Policy Brief No. 60, April 2020; and “COVID-19 pandemic deals a huge blow to the manufacturing exports from least developed countries”, Policy Brief No. 71, May 2020.

(22) Bryn Battersby, W. Raphael Lam and Elif Ture, “Tracking the \$9 trillion global fiscal support to fight COVID-19”, IMF Blog, 20 May 2020 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “COVID-19”, IMF Blog, 20 May 2020 “COVID-19: addressing the social crisis through fiscal stimulus plans”, Policy Brief No. 58, April 2020.

(23) *Financing for Sustainable Development Report 2020* (United Nations publications, Sales No. E.20.I.4).

انخفضت الإيرادات الضريبية في آسيا وأفريقيا، وهما المنطقتان اللتان شهدتا أقل متوسط للإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويتناقض هذا الاتجاه مع مثيله السائد في أوروبا وأوقيانوسيا والأمريكيتين، التي شهدت انتعاشاً في الإيرادات الضريبية خلال الفترة نفسها، بعد انخفاض في الإيرادات في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008⁽²⁴⁾.

35 - وفي ظل توقع انخفاض النمو العالمي في عام 2020، فإن الزيادة المطلوبة في الإيرادات المحلية ستعتمد بقدر أكبر على الإرادة السياسية لإصلاح السياسات والإدارة الضريبية الوطنية. ولا يزال تجنب الضرائب والتهرب الضريبي يشكلان عائقين رئيسيين أمام تعبئة الموارد المحلية على الصعيد العالمي، ما يؤدي إلى ضياع قدر كبير من الاستثمارات في التنمية الاجتماعية. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، بلغت التكاليف المرتبطة بعدم الامتثال الضريبي 335 مليار دولار، أي ما يعادل 6,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2017⁽²⁵⁾. ويتوقف اتباع نهج متعدد الجوانب لمكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي على تشجيع الامتثال الطوعي، وتنفيذ التغييرات في السياسة الضريبية (كإدخال تعديلات على القوانين الضريبية لسد الثغرات التي تتيح الالتفاف عليها) وتعزيز تدابير الإنفاذ⁽²⁶⁾.

36 - ويمكن للجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على الضرائب أن تزيد الإيرادات وأن تكون لها آثار غير ضريبية هامة على المساواة عندما تقترن بإعادة توزيع الأموال العامة من أجل تمويل التنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، جربت بلدان كثيرة إعادة توزيع إعانات الوقود الأحفوري قبل فرض الضرائب لصالح أنظمة الحماية الاجتماعية⁽²⁷⁾. وعلى غرار ذلك، فإن زيادة الضرائب على السلع الاستهلاكية الضارة بالبيئة (مثل الوقود لأغراض التدفئة والطهي) مع ضمان عدم تأثر الأسر المعيشية الفقيرة بشكل غير متناسب، أو زيادة الضرائب على المنتجات الضارة بالصحة، مثل التبغ، هي استراتيجيات محلية مستدامة لجمع الإيرادات. ويمكن أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية قيمة في دعم الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة الإيرادات عن طريق تعزيز القدرة على تصميم السياسات الضريبية وإدارتها وإنفاذها. وفي عام 2018، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لهذا الغرض بنسبة 23 في المائة على أساس سنوي إلى 261 مليون دولار، أي ما يعادل 0,22 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية⁽²⁸⁾.

37 - وسيكون إيلاء الأولوية للأنظمة والنفقات الضريبية الفعالة والتدرجية أمراً بالغ الأهمية في منع زيادة الفقر وعدم المساواة في أعقاب كوفيد-19 وضمان تحقيق نتائج اجتماعية أكثر إنصافاً. ويختلف أثر السياسة المالية على عدم المساواة بين بلد وآخر. ففي البلدان المتقدمة النمو، تعوض السياسة المالية نحو ثلث التفاوت في الدخل في السوق (قبل الضرائب والتحويلات)، في المتوسط، حيث تتأثر نسبة 75 في المائة من التعويضات من التحويلات⁽²⁹⁾. كما أن التحويلات العينية، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، تؤثر

(24) المرجع نفسه.

(25) *Fiscal Panorama of Latin America and the Caribbean 2019: Tax Policies for Resource Mobilization in the Framework of the 2030 Agenda for Sustainable Development* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.G.11).

(26) *Financing for Sustainable Development Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.7)

(27) *Financing for Development: Progress and Prospects* (United Nations publication, Sales No. E.17.I.5)

(28) تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2020.

(29) تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2019.

أيضاً على تفاوت الدخل في السوق مع مرور الوقت. غير أن التصاعد الضريبي يشهد انخفاضاً مستمراً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي⁽³⁰⁾. وفي البلدان النامية، تكون إعادة التوزيع المالي محدودة أكثر لأن تلك البلدان تعتمد اعتماداً أكبر على الضرائب غير المباشرة، التي كثيراً ما تُفرض كضرائب على المبيعات وكضريبة على القيمة المضافة، وهي ضرائب تميل إلى أن تكون أكثر ترجيحاً. وتواجه البلدان النامية أيضاً ضرائب تصاعدية أقل أو أقل فعالية وصعوبات في وضع برامج اجتماعية شاملة. ويمكن أن تكون الضرائب المباشرة على الدخل والأنواع المختلفة من الضرائب على الثروة أكثر أشكال الضرائب تصاعدية، وذلك تبعاً لكيفية تصميمها وإدارتها. غير أن إيرادات ضريبة الدخل على الشركات والأشخاص منخفضة في العديد من البلدان النامية بسبب انتشار الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي.

38 - وفي ما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي، لا يزال تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الأساسية في العديد من المناطق متأخراً عن اللحاق بالركب. ومن شأن اتباع نظام شامل للحماية الاجتماعية الشاملة للجميع أن يساعد في التخفيف من الاضطرابات ومن الأثر السلبي لكوفيد-19. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتفق البلدان النامية حالياً ما متوسطه 3,7 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية. وهذه النسبة هي أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ نحو 20 في المائة، ولكنه أقل أيضاً من ثلث المتوسط العالمي البالغ 11,3 في المائة. وقدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تحديد حد أدنى للحماية الاجتماعية بهدف ضمان حد أدنى للدخل على مدى دورة الحياة في المنطقة سيتطلب استثماراً إضافياً سنوياً قدره 317 بليون دولار، أي ما يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة⁽³¹⁾.

39 - ويتطلب توفير التعليم الجيد للجميع قدراً كبيراً من التمويل الإضافي. ويتعين أن يزيد مجموع الإنفاق السنوي على الغائتين الأوليين من الهدف 4، المتعلقة بتعميم التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، بنسبة ثلاثة أضعاف في البلدان المنخفضة الدخل⁽³²⁾. إن التمويل المقدم من القطاع العام على الصعيد المحلي هو إلى حد بعيد أهم مصدر تمويل لتحقيق الهدف 4، المتعلقة بتوفير التعليم الجيد للجميع، فهو يمثل 79 في المائة من الإنفاق على التعليم على الصعيد العالمي. وقد حددت البلدان المنخفضة الدخل التعليم كأولوية أكبر في إنفاقها العام، ولكنها أولوية لا تزال تحظى بإنفاق أقل بكثير للطالب الواحد، فهو يقل عن 200 دولار سنوياً لكل طالب في المدارس الابتدائية، مقارنة بنحو 8 000 دولار في البلدان المرتفعة الدخل⁽³³⁾. ونتيجة لذلك، تكون الأسر المعيشية مضطرة إلى المساهمة بنصيب أكبر بكثير في تمويل التعليم مباشرة. وفي بعض البلدان النامية، تدفع الأسر المعيشية أكثر من نصف إجمالي نفقات التعليم، مقارنة بأقل من 15 في المائة في معظم البلدان المتقدمة النمو. ويثير الاعتماد المفرط على الأسر المعيشية شواغل بشأن الإنصاف. وتعكف بعض البلدان المتوسطة الدخل على إصلاح نظامها الضريبي من أجل تمويل التعليم بشكل أفضل.

30. International Monetary Fund, *Fiscal Monitor: Tackling Inequality* (Washington, D.C., October 2017)

31. ESCAP, "The impact and policy responses for COVID-19 in Asia and the Pacific", 26 March 2020

32. UNESCO, "Pricing the right to education: the cost of reaching new targets by 2030", Policy Paper No. 18, July 2015

33. تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2019.

40 - إن الإنفاق على الصحة أخذ في الازدياد. وبين عامي 2000 و 2016، ازداد الإنفاق العالمي على الصحة كل سنة، إذ سجل نموًا بالقيمة الحقيقية بمعدل سنوي متوسطه 4 في المائة، وهو معدل أسرع من النمو السنوي للاقتصاد العالمي البالغ 2,8 في المائة، ليصل إلى 7,5 تريليون دولار (نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ورغم الزيادات في الإنفاق، من المتوقع أن تغطي الخدمات الصحية الأساسية ما بين 39 و 63 في المائة من سكان العالم إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه حتى عام 2030. ولذلك، فإن من الضروري التعجيل بشكل ملحوظ لبلوغ الغاية 3-8، المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030⁽³⁴⁾.

41 - ويتأتى أقل من 1 في المائة من الإنفاق على الصحة على الصعيد العالمي من المعونة الخارجية، ما يجعل الإنفاق المحلي على الصحة محوراً أساسياً في التغطية الصحية الشاملة. وفي حين أن حصة المعونة الخارجية تمثل نسبة آخذة بالانخفاض من الإنفاق على الصحة في البلدان المتوسطة الدخل، فإنها آخذة في الارتفاع في البلدان المنخفضة الدخل. ويرتبط ذلك بانخفاض في حصة الإيرادات الحكومية المحلية المخصصة للصحة في البلدان المنخفضة الدخل. وبين عامي 2005 و 2016، انخفضت القيمة الوسيطة للإنفاق العام على الصحة، كحصة من مجمل الإنفاق العام (وهي تشير إلى الأولوية التي تحظى بها الصحة) من 7 في المائة إلى 5 في المائة في تلك البلدان⁽³⁵⁾. وازدادت باستمرار حالات الإنفاق على الصحة في الكوارث، الذي يعرّف بأنه إنفاق كبير من جيب المستهلك في ما يتصل باستهلاك الأسر المعيشية أو دخلها، بين عامي 2000 و 2015⁽³⁶⁾. ومع أن الحماية المالية تتدهور بشكل عام، فإن الأدلة تشير إلى أن البلدان التي تسجل مستويات أعلى في الاستثمار العام في مجال الصحة تميل إلى تحقيق نتائج أفضل.

42 - ومن شأن إعادة توجيه القطاع الصحي نحو التغطية الصحية الشاملة، وتجميع الإيرادات والحد من التجزؤ أن يساعد على الحد من أوجه القصور في الأنظمة الصحية. ووفقاً للبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، يجب على البلدان زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية بنسبة لا تقل عن 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لسد الثغرات في التغطية وتحقيق الأهداف الصحية المتفق عليها في أهداف التنمية المستدامة⁽³⁷⁾. وستكون الحماية المالية وخفض المدفوعات من جيب المستهلك بالغي الأهمية في الحد من أوجه عدم المساواة في الصحة ومن الفقر الناجم عن الإنفاق الصحي.

باء - التعاون الدولي والإقليمي من أجل إيجاد حيز مالي للتنمية الاجتماعية

43 - في سياق مواجهة كوفيد-19، اتصلت البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بالمؤسسات المالية الدولية للحصول على دعم للميزانية، كما وُجّهت طلبات مماثلة إلى الشركاء الثنائيين في التنمية. وتأتي هذه الحاجة إلى دعم مالي أكبر في سياق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2019. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 1,4 في المائة عام 2019 على الصعيد العالمي، وبلغ مجموعها 152,8 بليون دولار، وهو ما يمثل 0,3 في المائة من الدخل القومي الإجمالي ولكنها لا تزال دون هدف الالتزام الذي حددته الأمم المتحدة

WHO, *Primary Health Care on the Road to Universal Health Coverage: 2019 Global Monitoring Report* (34) (Geneva, 2019).

.Ke Xu and others, *Public Spending on Health: A Closer Look at Global Trends* (Geneva, 2018) (35)

.WHO, *Primary Health Care on the Road to Universal Health Coverage* (36)

(37) المرجع نفسه.

البالغ 0,7 في المائة. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وأفريقياً بنسبة 2,6 في المائة و 1,3 في المائة، على التوالي⁽³⁸⁾. ويشكل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مصدرين متزايدين للتمويل الخارجي للتنمية الاجتماعية. وأشار استقصاء أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2017 إلى أن 74 في المائة من البلدان النامية انخرطت في شكل من أشكال التعاون الإنمائي، بعدما كانت هذه النسبة 63 في المائة عام 2015. وعلى غرار ذلك، فإن زيادة التعاون الضريبي الدولي أساسي أيضاً لمكافحة تجنب الضريبة والتهرب الضريبي، وذلك على سبيل المثال بمنع الشركات المتعددة الجنسيات من تجنب الضرائب من خلال تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح⁽³⁹⁾.

44 - وانخفضت في السنوات الأخيرة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتنمية الاجتماعية. ومع أن القطاعات الاجتماعية لا تزال أكبر القطاعات المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد انخفض الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من 40 في المائة عام 2010 إلى 35 في المائة عام 2017، حيث شهد التعليم أكبر انخفاض في نصيب الإنفاق (انخفض من 8,8 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2010 إلى 7,1 في المائة عام 2017). واستقر مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم منذ عام 2009 بين ما يناهز 11 بليون دولار و 13 مليار دولار سنوياً بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2016، بعدما زادت بنسبة الضعفين في مطلع القرن الحادي والعشرين. وانخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم في أقل البلدان نمواً من ذروتها البالغة 47 في المائة عام 2004 إلى 34 في المائة عام 2016⁽⁴⁰⁾. وبصفة عامة، تُقدّم مستويات منخفضة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أنظمة الحماية الاجتماعية (بمتوسط 1,1 بليون دولار سنوياً بين عامي 2007 و 2017)، ولا سيما بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم (بمتوسط 5,6 بلايين دولار و 9,2 بليون دولار سنوياً، على التوالي، خلال الفترة نفسها)⁽⁴¹⁾. ويعكس تناقص حصة المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية زيادةً في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للمعونة الإنسانية واللاجئين في البلدان المانحة، فضلاً عن المعونة المقدمة من أجل الاستثمار المنتج (في مجالي الطاقة والنقل مثلاً)⁽⁴²⁾.

45 - ومع أن المعونة الخارجية تمثل نسبة صغيرة من الإنفاق على الصحة على الصعيد العالمي، فإن التمويل الصحي في حالات الطوارئ مطلوب بشكلٍ عاجل لمكافحة تفشي كوفيد-19. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن هناك حاجة إلى 1,7 بليون دولار لمواجهة كوفيد-19 بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وبحلول 20 تموز/يوليه 2020، كانت منظمة الصحة العالمية قد تلقت مساهمات قدرها 848,2 مليون دولار⁽⁴³⁾.

(38) United Nations, "Global ODA, and aid for least developed countries, recovers in 2019", data update to the *Financing for Sustainable Development Report 2020*, following the release of OECD, "Aid by DAC members increases in 2019 with more aid to the poorest countries", 16 April 2020.

(39) انظر مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على الصعيد العالمي والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح اللذين وضعتهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين.

(40) تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2019.

(41) تمويل التنمية: التقدم والآفاق

(42) تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2019.

(43) WHO, "Coronavirus disease (COVID-19) donors and partners". Available at <https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/donors-and-partners/funding> (accessed on 20 July 2020).

46 - وزاد الإقراض المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بنسبة 4,7 في المائة في عام 2018، ليرتفع إلى 71,90 بليون دولار⁽⁴⁴⁾. ويمكن القيام بالمزيد من أجل زيادة مساهمات تلك المصارف في خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال تقديم حوافز تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ المتكامل. وتعمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة سرعة صرف الدعم المالي لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كوفيد-19 وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية. ويتسم التمويل الدولي حالياً بأهمية بالغة لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، من أجل تلبية احتياجات التمويل المؤقت العاجلة.

47 - إن الانكماش الاقتصادي يكبل البلدان بشدة بالتزامات خدمة الديون التي تقف في طريق تدابير الاستجابة لكوفيد-19. ونتيجة لذلك، التزمت بلدان مجموعة العشرين بتعليق مدفوعات خدمة الدين للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الإنمائية الدولية، إضافة إلى أنغولا، في ما يتعلق بالديون الثنائية حتى نهاية عام 2020. وسيزيد هذا الحيز المالي الذي أنشئ حديثاً الإنفاق الاجتماعي والصحي والاقتصادي للبلدان المستفيدة استجابةً للأزمة. بيد أن قيوداً عدة لا تزال موجودة، أبرزها استبعاد الدائنين التجاريين والمتعددي الأطراف وحصر هذا الاختصاص بالبلدان المؤهلة، الأمر الذي يستبعد البلدان الأخرى المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون التي تطلب تخفيفاً لعبء ديونها. وانسجاماً مع موجز السياسات الذي وضعه الأمين العام بعنوان "المدىونية وجائحة كوفيد-19: تصد عالمي تضامني"⁽⁴⁵⁾، سيتعين اتباع نهج ثلاثي المحاور: (أ) وقف كل خدمات الديون (الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية) لجميع البلدان النامية التي تطلب ذلك؛ (ب) تقديم تخفيف إضافي لعبء الدين عن كاهل البلدان النامية المثقلة بالديون لتجنب التخلف عن السداد ولإيجاد حيز للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) إدخال تحسينات على البنية المالية الدولية من خلال آليات أكثر عدلاً وفعالية لحل أزمة الديون وضمان التحلي بمزيد من المسؤولية في الاقتراض والإقراض⁽⁴⁶⁾.

جيم - اعتماد تدابير مبتكرة وتبسيط السياسات والبرامج القائمة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص

48 - إن الدور الذي تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل التنمية المستدامة عن طريق التمويل المختلط، يحظى بالاعتراف في خطة عمل أديس أبابا إذا ما جرى الاضطلاع به على نحو ملائم وفعال. وفي تلك الوثيقة، يُعترف بإمكانات تلك الممارسات والتحديات التي تواجهها؛ وجرى التنبؤ بأنه "ينبغي للمشاريع التي تنطوي على تمويل مختلط، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تتشاطر المخاطر والمكافآت بشكلٍ منصف، ومن ضمنها آليات واضحة للمساءلة واستيفاء المعايير الاجتماعية والبيئية". وُحددت مبادئ عدة ينبغي أن توجه الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط⁽⁴⁷⁾.

(44) تقرير التمويل لأغراض التنمية المستدامة لعام 2020.

(45) الأمم المتحدة، "المدىونية وجائحة كوفيد-19: تصد عالمي تضامني"، 17 نيسان/أبريل 2020.

(46) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "COVID-19 and sovereign debt", Policy Brief No. 72, May 2020.

(47) تمويل التنمية: التقدم والآفاق

49 - وشهد التمويل المختلط نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، ما ساعد على تعبئة التمويل التجاري للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وبين عامي 2012 و 2018، جرت تعبئة 205,1 بليون دولار من القطاع الخاص من خلال إجراءات التدخل الرسمية لتمويل التنمية. غير أن استخدام التمويل المختلط لأغراض التنمية الاجتماعية لا يزال محدوداً. وفي عام 2018، لم يخصص للقطاعات الاجتماعية سوى 5,6 في المائة من التمويل الخاص الذي جرت تعبئته⁽⁴⁸⁾.

50 - وتستخدم أداة مالية أحدث بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات هي سندات الأثر الاجتماعي أو الإنمائي، التي تقدم من خلالها الحكومة أو الوكالة المانحة تعويضاً إلى شريك من القطاع الخاص لتحقيقه نتائج محددة⁽⁴⁹⁾. ومع أن سوق سندات الأثر لا يزال ضيقاً، إذ استثمر حتى تاريخه نحو 370 مليون دولار، فإنه ينمو باطراد. ووفقاً لمؤسسة بروكينغز، جرى في عام 2019 إصدار 135 سندا من سندات الأثر في 28 بلداً في مجالات التوظيف والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة الجنائية⁽⁵⁰⁾.

51 - وفي قطاع الرعاية الصحية، فإن النهج الابتكاري المتبع في التمويل في العديد من البلدان المنخفضة الدخل هو نهج مدفوعات خفض الدين وتحويلها⁽⁵¹⁾. وفي حالة مدفوعات خفض الدين، يدفع طرف ثالث من الجهات المانحة جزءاً من قرض عام عن بلد معين، مما يحرر موارد للبرامج الصحية المحلية. ويمكن ربط هذا الجزء أيضاً بالأداء، حيث تربط الجهة المانحة مدفوعاتها بمؤشرات محددة. ومن الأمثلة على ذلك نظام تحويل الدين إلى نفقات صحية الذي يتبعه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

52 - وتنامى الزخم أيضاً حول فكرة استحداث آليات لتعبئة موارد مالية إضافية للتعليم، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، ومرفق التمويل الدولي من أجل التعليم الذي اقترح مؤخراً. وسيدعو المرفق الجهات المانحة إلى تقديم ضمانات، أو أشكال أخرى من الالتزامات الطارئة، لتشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على توسيع نطاق الإقراض ليشمل لتعليم وتقديم منح مُدمجة بقروض، من أجل خفض تكاليف تمويل التعليم⁽⁵²⁾.

53 - وبالنظر إلى أن 82 في المائة من رأس المال الذي يصل إلى البلدان النامية مصدره القطاع الخاص⁽⁵³⁾، فمن الأهمية بمكان التأكد من أن تلك الأموال تدعم أهداف التنمية المستدامة. وكان أحد الابتكارات في قطاع الصحة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو الالتزام المسبق للسوق الذي يهدف إلى تحفيز شركات الأدوية على إيجاد أدوية للأمراض المتفشية أساساً في البلدان النامية التي قد

OECD, "Amounts mobilized from the private sector for development". Available at (48) www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/mobilisation.htm

Center for Global Development, Development Impact Bond Working Group, "Investing in social outcomes: (49) development impact bonds", October 2013

Brookings Institution, "Impact bonds snapshot", 1 February 2019 (50)

National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine and others, *Global Health and the Future Role of (51) the United States* (Washington, D.C., National Academies Press, May 2017); Policy Cures, "Policy brief 6: debt buy-downs or conversions", 2017, available at <http://policycures.org/downloads/Policy%20Brief%206%20Debt%20Conversion.pdf>

.The Education Commission, "The International Finance Facility for Education: prospectus", 2018 (52)

.World Economic Forum, "5 ways to make blended finance work", 10 January 2017 (53)

لا يكون بوسع السكان تحمل تكاليفها. وفي حزيران/يونيه 2020، أطلق التحالف العالمي للقاحات والتحصين التزاما مسبقا للسوق في ما يتعلق بلقاحات كوفيد-19 بهدف تحفيز المصنّعين على إنتاج كميات كافية من اللقاحات التي يمكن أن تُقدّم في نهاية المطاف لمكافحة كوفيد-19 وضمان حصول البلدان النامية على هذه اللقاحات بشكلٍ منصف⁽⁵⁴⁾.

خامسا - المسائل المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والخمسين

54 - لجنة التنمية الاجتماعية هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن متابعة واستعراض تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واعتمدت اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين مشاريع قرارات بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2020/2)، وتوفير مساكن ميسورة التكلفة وأنظمة حماية اجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد (E/CN.5/2020/3) وطرائق إجراء عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 (E/CN.5/2020/4). واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقا كل مشاريع القرارات.

55 - ويتناول هذا الفرع أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية الذي أفضى إلى اتخاذ أول قرار حكومي دولي بشأن التشرد، وكذلك بشأن المنتدى الوزاري المعني بموضوع "خمسة وعشرون عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ألف - الموضوع ذو الأولوية

توفير السكن الميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد

56 - التشرد ليس مجرد افتقار إلى السكن المادي، بل هو في كثير من الأحيان مرتبط بالفقر، وبالافتقار إلى العمالة المنتجة والاستفادة من البنية التحتية، فضلاً عن القضايا الاجتماعية الأخرى التي قد تشكل فقداناً للأسرة والمجتمع المحلي وللشعور بالانتماء. وتبعاً للسياق الوطني، يمكن وصفه بأنها حالة يفقر فيها شخص أو أسرة معيشية إلى مساحة صالحة للسكن، ما قد يعرض قدرتهما للخطر، بما في ذلك القدرة على إقامة علاقات اجتماعية، وهو يشمل الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع أو في المساحات المفتوحة الأخرى أو في مبان غير مخصصة لسكن البشر، والأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة أو ملاجئ للمشردين، ويمكن أن يشمل، وفقاً للتشريعات الوطنية، من جملة من يشمل، الأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة غير ملائمة للغاية من دون أي ضمان للحيازة أو حصول على الخدمات الأساسية⁽⁵⁵⁾.

57 - ويظال التشرد أشخاصا من أعمار مختلفة ومن خلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وهو مدفوع أساسا بأسباب هيكلية، بينها أوجه عدم المساواة، والفقر، وفقدان السكن وسبل كسب العيش، والافتقار إلى فرص العمل اللائق، وعدم الحصول على سكن

(54) Gavi Alliance, "Gavi launches innovative financing mechanism for access to COVID-19 vaccines", 4 June 2020

(55) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/2020.

ميسور التكلفة، لأسباب منها الآثار السلبية المترتبة على تحويل المساكن إلى سلعة، وانعدام الحماية الاجتماعية، وعدم الحصول على الأراضي أو الائتمان أو التمويل، والتكاليف المرتفعة للطاقة أو الرعاية الصحية، فضلا عن الافتقار إلى الإلمام بالشؤون المالية والقانونية. ويمكن أن يكون مرتبطاً أيضاً بعدد من العوامل المساهمة والمسائل الاجتماعية، بما في ذلك تعاطي المخدرات والكحول والاضطرابات العقلية وغيرها من حالات الصحة العقلية، أو بالظروف الشخصية والأسرية، مثل تفكك الأسرة، والطلاق، والانفصال عن الأسرة والتخلي عنها، والعنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال⁽⁵⁶⁾.

58 - ومن الصعب حالياً إحصاء عدد الأشخاص الذين يعانون من التشرد بدقة، نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليها عالمياً للتشرد أو نُهج لقياسه، وكثيراً ما تكون البيانات غير قابلة للمقارنة بين البلدان. وفي آخر محاولة للأمم المتحدة لحساب العدد العالمي الإجمالي في عام 2005، قُدر عدد المشردين بـ 100 مليون شخص. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، يعيش 1,6 بليون شخص على الصعيد العالمي في ظروف سكنية غير ملائمة، حيث يتم إخلاء نحو 15 مليون شخص من مساكنهم قسراً كل سنة⁽⁵⁷⁾.

59 - وأصبحت خصائص السكان المشردين متنوعة بشكل متزايد، ولكن بعض الفئات كانت ممثلة تمثيلاً زائداً في الماضي، مثل الرجال البالغين العازبين، وأفراد السكان الأصليين والأشخاص الذين يغادرون الرعاية المؤسسية، فضلاً عن المسنين والشباب والأسر التي لديها أطفال، والمهاجرين ولا سيما المراهقين المهاجرين غير المصحوبين. وفي البلدان النامية، يعيش معظم المشردين في مساكن غير ملائمة للغاية، وفي الغالب في أحياء فقيرة وأحياء عشوائية في ظروف لا إنسانية، مثل المساكن المكتظة وغير الآمنة، ولا تتوفر لهم إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الملائمة، ويواجهون خطر الإخلاء. غير أنهم لا يشكلون بالضرورة أفقر الفئات في المجتمع، فمعظمهم، ومن جميع الفئات الاجتماعية، يعملون باستمرار، وإن كانوا يعملون في القطاع غير الرسمي الذي يتطلب مهارات بسيطة ويقدم أجوراً منخفضة، من دون أي حماية اجتماعية.

60 - وتشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة من السكان المشردين. وتُعتبر الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، ولا سيما الأمهات العازبات اللاتي يعشن في فقر، معرضة لخطر التشرد، حيث أنها كثيراً ما تختبئ أو تقيم مع الأصدقاء والأسرة، خوفاً من الإيذاء البدني أو الاختطاف أو الاتجار. ويُعتبر الشباب (الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) الفئة السكانية الأكثر عرضة لخطر التشرد، ويُعزى ذلك أساساً إلى فقر الأسرة. وما يثير القلق بصفة خاصة هو الزيادة في عدد الأطفال المشردين، الذي يستمر عادة لفترة طويلة، وكثيراً ما ينتقل من جيل إلى آخر، وفي عدد أطفال الشوارع. وغالبا ما ينتهي المطاف بالأطفال اللقطاء، أو الذين تيمتوا من جراء الإصابة بالإيدز، والأطفال والشباب ذوي الأبوين المتشردين، والأطفال المتشردين بسبب النزاعات العنيفة أو الكوارث الطبيعية، إلى العيش في الشوارع وغيرها من الأماكن العامة المفتوحة.

61 - ولا تزال الشعوب الأصلية في شتى أنحاء العالم تعيش ظروفًا سكنية سيئة وغير آمنة، ولا يزال خطر التشرد يترتب بشدة بالكثير من أبنائها، ولا سيما في المناطق الحضرية. وقد يواجه كبار السن

(56) المرجع نفسه.

(57) UN-Habitat، "Inclusive urban development policies"، ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء بشأن السكن الميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع للتشرد، نيويورك، حزيران/يونيه 2019.

تحديات في الحصول على السكن اللائق أو يعانون من سوء المعاملة المالية أو عمليات الإخلاء القسري أو الاستيلاء على الأراضي، ما يعرضهم تاليا لخطر التشرد. وتعاني المسنات من الضعف بشكل خاص ويواجهن أشكالا متعددة من التمييز، منها التمييز في ما يتعلق بحقوق الملكية والميراث. وثمة عدد غير متناسب من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن لا مأوى لهم. ويواجه الأطفال والنساء ذوو الإعاقة خطراً أكبر من حيث التعرض للعنف أو الإيذاء أو التخلي.

62 - ويمكن أن يصبح الناس بلا مأوى مؤقتاً أو لفترات طويلة نتيجة للزلاعات أو الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف. وتتسم ملاجئ الطوارئ والمساكن المؤقتة بأهمية بالغة بالنسبة إلى النازحين بسبب الكوارث أو النزاعات، وينبغي توفير المساعدة لنقلهم إلى سكن دائم في أسرع وقت ممكن لتقصير الفترة التي يقضونها بلا مأوى.

63 - إن البيانات الموثوق بها التي تتوفر في الوقت المناسب أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان لعدم ترك أحد خلف الركب، والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد فئات التشرد، وتوحيد مقياس التشرد وجمع بيانات موثوق بها ومصنفة عن الأشخاص الذين يعيشون في حالة التشرد، حسب السن والجنس والإعاقة مثلاً، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ملائمة للسياق، وتقييم ما إذا كانت تلك الحلول فعالة في تحقيق النتائج المرجوة والتقدم المحرز مع الوقت.

64 - وعليه، فإن التشرد قضية معقدة تتطلب استراتيجيات وطنية شاملة ومشاركة بين القطاعات تشمل السياسات المالية والاقتصادية والصحية والبيئية والسكانية وفي مجالات العمل والإسكان والحماية الاجتماعية والتنمية الحضرية، لمعالجة الأسباب المتعددة الكامنة وراء التشرد. ومع أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية، فإنها لا تستطيع أن تنهي التشرد وحدها. لذا ينبغي اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره باعتماد سياسات شاملة للجميع وملبية لاحتياجات الأفراد وتطلعاتهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع يسودها الحرمان أو الضعف، مع مراعاة الأطر والصكوك القائمة المتصلة بالتشرد.

65 - وتؤدي سياسات الإسكان الميسور التكلفة والحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً. وبغية تحسين إمكانية الوصول إلى الإسكان الميسور التكلفة، يتعين تعزيز السياسات، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسات الإسكان المتكاملة وتدابير الحماية الاجتماعية، والحماية من الإخلاء القسري غير القانوني، وتوفير الملاجئ والخدمات الطارئة والمؤقتة الملائمة، وتقديم الدعم لإنشاء مساكن ميسورة التكلفة، وبخاصة لصالح الأسر المنخفضة الدخل؛ وإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع اتخاذ تدابير تحفز توفير مجموعة متنوعة من خيارات السكن الملائم التي تكون آمنة وميسورة التكلفة ومتاحة لأفراد من فئات مختلفة من أصحاب الدخل، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

66 - ويمكن أن يساهم توفير الحماية الاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المصممة لخفض ومنع الفقر والضعف لفائدة جميع الأشخاص طوال دورة الحياة، في منع التشرد وتيسير الحصول على سكن ملائم. ويمكن مثلاً معالجة عوامل الخطر المحددة من خلال المساعدة الاجتماعية، والاستحقاقات المتعلقة بالإسكان، والحماية من البطالة، والرعاية الطويلة الأجل، والمعاشات التقاعدية لكبار السن. ويمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع على الصعيد الوطني أن تدعم الفئات الأكثر ضعفاً من خلال أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة تكون مراعية للسن والإعاقة والجنس. ويمكن أن تساعد الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على منع التشرد من خلال توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وضمان أمن

الدخل الأساسي. وينبغي مواصلة الجهود لتعزيز السياسات والأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطية الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بحيث تشمل الجميع. وعلاوة على ذلك، يمكن للرياضة والنشاط البدني أن يوفر مزايا وفرصاً اجتماعية هامة للشباب والطلاب الذين يواجهون التشرد.

باء - المسائل المستجدة

خمسة وعشرون عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة عام 2030

67 - احتفلت اللجنة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة بعقد منتدى وزاري حول موضوع "خمسة وعشرون عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التصدي للتحديات المجتمعية الناشئة أمام تنفيذ خطة عام 2030". وخلال المنتدى، أكدت الدول الأعضاء من جديد أن الرؤى والمبادئ والالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة لا تزال صالحة لا بل أنها تتسم بقدر أكبر من الأهمية عما قبل في مواجهة التحديات العالمية الناشئة.

68 - وعلى مدى العقود الماضية، أحرز تقدم كبير في مجال التنمية الاجتماعية، ولكنه كان متفاوتا بين البلدان والمؤشرات وداخلها⁽⁵⁸⁾. ومع أن أكثر من 700 مليون شخص، أو ما يعادل 10 في المائة من سكان العالم، تركوا ليعيشوا في فقر مدقع في عام 2015⁽⁵⁹⁾، فقد تباطأت وتيرة الحد من الفقر في العديد من المناطق. وفي عام 2017، ظل الفقر المدقع منتشرا على نطاق واسع في صفوف العمال، حيث كان نصيب الفرد من دخل أو استهلاك الأسرة المعيشية أقل من 1,90 دولار يوميا بالنسبة إلى أكثر من 300 مليون عامل في البلدان الناشئة والبلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، في عام 2020، يتزايد الجوع في العالم للسنة الثالثة على التوالي، حيث لا يزال أكثر من 820 مليون شخص في العالم يعانون من الجوع⁽⁶⁰⁾.

69 - وما برح التفاوت في الدخل آخذا بالازدياد في معظم البلدان المتقدمة النمو وهو لا يزال مرتفعا جدا في البلدان النامية رغم الانخفاض الملحوظ المسجل في بعض البلدان⁽⁶¹⁾. وإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدم مساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، على أساس الجنس والعرق والأصل الإثني والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية، والإعاقة، ووضع الهجرة. والديناميات السكانية هي أيضا في طور التغيير، وهناك بلدان كثيرة تشهد الآن تقدما في سن سكانها. وبحلول عام 2050، ستكون أعمار نحو 16 في المائة من سكان العالم أكثر من 65 سنة، بعدما كانت 9 في المائة عام 2019. وسيكون لهذا الاتجاه أثر على أنظمة المعاشات التقاعدية، وفرص العمل لكبار السن، والرعاية الصحية، والرعاية الطويلة الأجل.

70 - وتؤثر أوجه التقدم في التكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية، على الحياة اليومية للناس في كل مكان. وبما أن التكنولوجيا الجديدة والتنظيم المتغير للعمل أصبحتا سمة دائمة لمكان العمل الحديث، ما يؤثر

(58) انظر E/CN.5/2020/5.

(59) *The Sustainable Development Goals Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.6)

(60) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019: الوقاية من التباطؤ والتراجع الاقتصادي (روما، 2019).

(61) *Report on the World Social Situation 2020: Inequality in a Rapidly Changing World* (United Nations publication, Sales No. E.20.IV.1)

على العمال في العديد من القطاعات، فقد بات يتعين على العمال رفع مستوى مهاراتهم أو إعادة تكوينها من أجل مواكبة الطلب على المهارات العالية المستوى. ومن الضروري ضمان حصولهم على التعليم مدى الحياة وعلى الدعم أثناء عمليات الانتقال إلى سوق العمل. كما أن التكنولوجيات الجديدة تزيد من استقطاب القوة العاملة وترتيبات العمل غير العادية، حيث أن العديد من الوظائف يكون تعاقديا ويفتقر إلى الاستحقاقات والاستقرار الذين توفرهما الوظائف التقليدية.

71 - ومن الضروري الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة عام 2030، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب أو عدم إبقائه متخلفا عن الركب في عملية التعافي من الأزمة الحالية. وعليه، فإن اتباع سياسات اجتماعية فعالة هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعافٍ أفضل على طريق أكثر شمولاً واستدامة. ولذلك فإن عمل لجنة التنمية الاجتماعية بالغ الأهمية لتحقيق التكامل التام للأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030، استناداً إلى الدروس المستفادة من 25 سنة من الخبرة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. فالاستثمار في أنظمة الصحة العامة والتعليم والحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل اللائق وتمكين الناس هي أفضل السبل لمنع الفقر وعدم المساواة والحد منهما، ولتعزيز رفاه جميع الناس وقدرتهم على التكيف.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

72 - رغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية، فإن وتيرة التقدم المحرز كانت بطيئة ولا تزال تشوبه ثغرات. ومن المرجح أن تعكس الأزمة الحالية الناجمة عن كوفيد-19 ما تحقق من تقدم على مدى عقود في التنمية الاجتماعية، تاركة المزيد من الناس خلف الركب. كما كان لها أثر سلبي في قدرات الحكومات على تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذه اللحظة الحرجة من عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، لا تزال الرؤى والمبادئ والالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية صالحة، وهي أساسية لمواجهة التحديات العالمية الناشئة. ويمكن للدروس المستفادة على مدى السنوات الـ 25 الماضية أن تساعد البلدان على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة المتمحورة حول الإنسان، وذلك باتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، يُشرك جميع الجهات المعنية، بمن فيهم أشد الناس حرماناً.

73 - وفي إطار إجراءات متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الهادفة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) أن تضع الدول الأعضاء، في سياق مواجهة أزمة كوفيد-19، التنمية الاجتماعية ورفاه الناس في صلب الاستجابة للأزمات والتعافي من آثارها من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل"؛

(ب) أن تعمل الدول الأعضاء، تحقيقاً لانتعاشٍ شامل للجميع وأكثر عدلاً ومرونة، على إشاعة الحيز المالي اللازم للحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن في مجال التنمية الاجتماعية عن طريق تعبئة التمويل الكافي والمستدام من خلال الجمع بين تحسين تعبئة الموارد المحلية، والتعاون المالي والتكنولوجي على الصعيدين الدولي والإقليمي، والاستفادة من موارد القطاع الخاص؛

(ج) أن تحافظ الدول الأعضاء على الاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً وأن تعزز خدمات التعليم والصحة الشاملة للجميع والجيدة، من أجل ضمان التعافي المستدام وتعزيز الجاهزية لمواجهة الصدمات في المستقبل؛

(د) أن تقوم الدول الأعضاء، دعماً لانتعاش الأفضل، بتصميم سياسات تستند إلى البيانات والتحليلات والأدلة لمعالجة الأثر المتفاوت للأزمة على السكان المحرومين والضعفاء، مع التركيز على الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، وضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم الجيد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء مؤسسات شاملة للجميع، وخلق فرص عمل لائقة في القطاعات المتنامية، مع حماية الفئات المعرضة للخطر وبناء قدراتها على التكيف، وبخاصة من يقومون بأعمال غير رسمية ومعرضة، وفي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) أن يعزز المجتمع الدولي التضامن العالمي لمساعدة البلدان التي تحتاج إلى دعم دولي في جهودها من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، والاستثمار بشكل خاص في الأنظمة الوطنية للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وسد الفجوات الرقمية، والحفاظ على السلسلة العالمية للإمداد بالأغذية.